جـــامعة الأزهـــر
كلية الدراسات الإسلامية
والعـــربية للبنين بدســوق

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية

القَواعِدُ الكليةُ، والمجالُ النَّقديُّ عِنْدَ المحدثينَ

(دراسةٌ وتحليلٌ)

الأستاذ الدكتور/ عيسى محمد عيسى شحاته
أستاذ ورئيس قسم الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق ـ جامعة الأزهـر

١٤٤٥هـ -٢٠٢٤م

القواعدُ الكليةُ، والمجالُ النقديُّ عندَ المحدثينَ
(دراسةٌ وتحليلٌ)

عيسى محمد عيسى شحاته

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: Eissashehata1956.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

لما كان منهج المحدثين قائم في الأصل على تتبع جزئيات المسائل المختلفة للوصول من خلالها إلى تكوين القواعد كلية، قد يكون المقصد لبعض هذه القواعد غير واضح لبعض الباحثين، خاصة القواعد الكلية، ومدلول بعض المصطلحات، وكذا ما يتعلق بالجانب النقدي للأسانيد والمتون، ومن ثم جاءت فكرة هذا البحث؛ كي تبرز سيمات هذه القواعد، ومفهوم المصطلحات المتنوعة لدى المحدثين بالأمثلة التطبيقية، وبيان مدى عنايتهم بالجانب النقدي.

إذ يتناول هذا البحث سيمات القواعد الكلية عند المحدثين، وكيف استخدم المحدثون جميع الوسائل التي من شأنها يمكن تأسيس القواعد المبينة لمقاصدهم تجاه تصرفاتهم في المسائل المختلفة؟ نحو كل ما يتعلق بدراسة الحديث النبوي الشريف وعلومه، ثم يعرج البحث إلى النظر في المصطلحات المتنوعة عند المحدثين، مع ضرب الأمثلة التطبيقية، ومدى عناية الأئمة النقاد بالجانب النقدي، سواء فيما يتعلق بالرواية، أو الدراية؛ بغية الحفاظ على السنة النبوية.

وقسمت هذا البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، أما المقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ثم مشكلة الدراسة، ثم أهداف الدراسة لهذا البحث، ثم حدود البحث، ثم الدراسات السابقة، ثم منهج الدراسة، والخطة البحثية، والمبحث الأول تحت عنوان: سيمات القواعد الكلية، ومدلول المصطلحات عند المحدثين. وفيه مطلبان: المطلب الأول: سيمات القواعد الكلية، المطلب الثاني: مدلول المصطلحات.

والمبحث الثاني جاء تحت عنوان: المجال النقدي للأسانيد والمتون، وفيه مطلبان، المطلب الأول: المجال النقدي للأسانيد، والمطلب الثاني: المجال النقدي للمتون، والخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج الدراسة، وأبرز التوصيات.

الكلمات المفتاحية: القواعد . الكلية . المصطلحات . المجال النقدي.

Overall rules and the critical field according to modern scholars
(study and analysis)

EIssa Muhammad EIssa Shehata.
Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic and Arab Studies for Boys, Al-Azhar University Dessouk Branch.
Email: Eissashehata1956.el@azhar.edu.eg

ABSTRACT

Since the method of the hadith scholars was originally based on tracing the details of various issues in order to arrive at the formation of comprehensive rules, the purpose of some of these rules may be unclear to some researchers, especially the general rules, and the meaning of some terms, as well as what relates to the critical aspect of the chains of transmission and texts, and then came The idea of this research: In order to highlight the features of these rules and the concept of various terms among modern scholars with applied examples, and to demonstrate the extent of their attention to the critical aspect.

This research deals with the features of the general rules of the hadith scholars, and how did the hadith scholars use all the means that would enable them to establish the rules that explain their objectives regarding their actions in various issues? Towards everything related to the study of the noble Prophetic Hadith and its sciences, then the research turns to looking at the various terms used by the hadith scholars, giving applied examples, and the extent to which critical imams paid attention to the critical aspect, whether with regard to narration or knowledge. In order to preserve the Sunnah of the Prophet.

I divided this research into an introduction, two sections, and a conclusion. As for the introduction, I mentioned the importance of the topic and the reasons for choosing it, then the problem of the study, then the objectives of the study for this research, then the limits of the research, then previous studies, then the study methodology, the research plan, and the first section under the title: Features General rules and the meaning of terms according to modern scholars. It has two requirements: the first requirement: the features of the general rules, the second requirement: the meaning of the terms

The second topic came under the title: The critical field of the chains of transmission and the texts, and it contains two requirements: The first requirement: The critical field of the chains of transmission, and the second requirement: The critical field of the texts. The conclusion mentioned the most important results of the study and the most prominent recommendations.

- **Keywords**: Rules - College - Terminology - Monetary field.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، شهادة تملئ القلب نوراً واعتقاداً بوحدانيته إلى يوم الدين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، خاتم النبيين والمرسلين، أرسله ربنا عز وجل إلى الناس أجمعين، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى الصحابة والتابعين، ومن سار على نهجهم واتبع سنة نبيهم إلى يوم الدين.

وبعد:

لا شك أن المحدثين قد اهتموا بأسانيد الأحاديث ومتونها، وبالغوا في التحري من خلال القواعد التي اصطلحوا عليها؛ إذ إن الحديث الشريف ثاني أدلة أحكام الشرع في الإسلام، والتالي للقرآن الكريم في الشرف والأفضلية، ومعلوم أن شرف الإسناد آت من ثمرته وغايته، وهو تمييز ما صح من حديث النبي صلى الله عليه وسلم عما لم يصح عنه.

بل توسع علماء الحديث في نقد الأسانيد حقاً، وهذه مفخرة من مفاخر ديننا، وميزة امتاز بها المحدثون؛ كي يحافظوا على هذا المصدر الأصيل من مصادر التشريع الإسلامي.

وهذا لا يعني أنهم تركوا متون الأحاديث وما يتعلق بها من وجوه النقد والتنقية مما قد يكون قد دخل عليها. ومن المعروف في الأوساط العلمية التي تناولت ميادين العلوم المتنوعة أنهم كانوا يرتكزون في استخلاص قواعدهم، وكذا ما يمهد لهم معرفة كل ما يرمون إليه في أي فن من الفنون على منهج علمي بلغ القمة في دقته، ومن ثم تنوعت هذه المناهج.

وكان منهج المحدثين كغيرهم من أصحاب الفنون الأخرى هو تتبع وتصفح كل الجزئيات للمسألة أو أغلبها، وغايتهم من هذا التتبع هو التوصل إلى صياغة حكم عام، أو قاعدة كلية، تستغرق كل فروع المسألة أو أكثرها، قال القاضي عياض[1] المالكي رحمه الله تعالى: وَرَحِمَ اللَّهُ سَلَفَنَا مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَرْضِيِّينَ، وَالْأَعْلَامِ السَّابِقِينَ، وَالْقُدْوَةِ الصَّالِحِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَفُقَهَائِهِمْ، قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، فَلَوْلَا اهْتِبَالُهُمْ بِنَقْلِهِ، وَتَوَقُّرُهُمْ عَلَى سَمَاعِهِ وَحَمْلِهِ،

(١) هو: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض القاضي العلامة عالم المغرب، أبو الفضل: مولده في سنة ست وسبعين وأربعمائة وأصله أندلسي، وله كتاب "الشفاء في شرف المصطفى" وكتاب "ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك" وكتاب "العقيدة" وغيرها...، توفي القاضي عياض مغربًا عن وطنه في وسط سنة أربع وأربعين وخمسمائة. قال ولده محمد: توفي في ليلة الجمعة نصف الليلة التاسعة من جمادى الآخرة ودفن بمراكش. ينظر: تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٤/ ٦٧) وما بعدها.

وَاحْتِسَابُهُمْ فِي إِذَاعَتِهِ وَنَشْرِهِ، وَبَحْثُهُمْ عَنْ مَشْهُورِهِ وَغَرِيبِهِ، وَتَنْخِيلُهُمْ لِصَحِيحِهِ مِنْ سَقِيمِهِ، لَضَاعَتِ السُّنَنُ وَالْآثَارُ وَلَاخْتَلَطَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَبَطَلَ الِاسْتِنْبَاطُ وَالِاعْتِبَارُ.(١)

ومن ثم كانت فكرة هذا البحث المتواضع؛ إذ إن هذه الدراسة محاولة للكشف عن سيمات القواعد الكلية فيما يتعلق بالحديث الشريف وفروعه، ومدى عناية المحدثين بمدلول المصطلحات المتنوعة، ودورهم في المجال النقدي للأسانيد المتون، وغيرها مما يتم الكشف عنه في هذه الورقات إن شاء الله تعالى.

. أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١ـ قلة عدد مَن تناول القواعد الكليَّة عند المحدثين بالبحث والدراسة، على الرَّغم من أهميَّتها وانتشارها في جميع مصنفات الحديث وعلومه، وحاجة الباحثين لها.

٢. بيان ضوابط المحدِّثين في فهم السُّنَّة، ومحاولة جمع شتات فكرة الموضوع، والتأصيل لها.

٣ـ حاجة المكتبة الحديثية لبحث مستقلٍّ يتناول سيمات القواعد الكلية، والمجال النقدي عندي المحدثين.

. مشكلة البحث:

لما كان منهج المحدثين قائم في الأصل على تتبع جزئيات المسائل المختلفة للوصول من خلالها إلى تكوين القواعد كلية، قد يكون المقصد لبعض هذه القواعد غير واضح لبعض الباحثين، خاصة القواعد الكلية، ومدلول بعض المصطلحات، وكذا ما يتعلق بالجانب النقدي للأسانيد والمتون، ومن ثم جاءت فكرة هذا البحث؛ كي تبرز سيمات هذه القواعد، ومفهوم المصطلحات المتنوعة لدى المحدثين بالأمثلة التطبيقية، وبيان مدى عنايتهم بالجانب النقدي.

. أهداف الدراسة:

تهدف دراستي لمسائل هذا البحث المتواضع تحقيق بعض الفوائد العلمية، ومن أبرزها ما يلي:

(١) جمع ما تفرق من البحوث القديمة والمعاصرة في هذا البحث فيما له صلة بهذا الموضوع، بحيث يسهل على المهتمين الوقوف عليه.

(٢) إلقاء الضوء على القواعد الكلية للمحدثين من خلال المسائل المطروحة في خطة هذا البحث في مجال الرواية والدراية.

(٣) مفهوم المصطلحات المتنوعة لدى المحدثين بالأمثلة التطبيقية.

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: ٧).

(٤) بيان عناية المحدّثين بالنقد الحديثي، وما وضعوه من ضوابط.

. حدود البحث.

ستكون هذه الدراسة إن شاء الله تعالى في الكشف عن سيمات القواعد الكلية، ومدلول المصطلحات عند المحدثين مع تناول الأمثلة التوضيحية، وكذا دورهم في المجال النقدي للأسانيد والمتون من خلال المسائل المطروحة في خطة هذه الدراسة.

. الدراسات السابقة:

بعد البحث عن دراسات سابقة حول هذه الفكرة: القواعد الكلية والمجال النقدي عند المحدثين (دراسة وتحليل) لم أجد في حدود اطلاعي مَنْ أفرد هذا الموضوع بالدراسة تحت هذا المسمى تحديدا.

. منهج الدراسة:

قام الباحث بجمع أكبر قدر من المسائل الحديثية من المصنفات المختلفة ـ ولم يقصد الاستقصاء التام؛ عن سيمات القواعد الكلية، ومدلول المصطلحات عند المحدثين مع تناول الأمثلة التوضيحية، وكذا دورهم في المجال النقدي للأسانيد والمتون.

ومن المهم في بداية أي بحث علمي تحديد منهج البحث الذي تسير عليه الدراسة خلال معالجة جزئياته وجميع مسائلة، ومن الأهم أيضاً ألا يحيد الباحث عن هذا المنهج، ويمكن تلخيص منهجي في هذا البحث من خلال النقاط التالية:

أولاً: لقد اتبعت المنهج الاستقرائي لتتبع المسائل العلمية في جميع المظان التي تحتاجها الدراسة، ثم المنهج الوصفي وذلك لبيان مفردات الخطة والموضوعات المندرجة فيها، وما تحتاجه من توصيف علمي، ثم المنهج التَّحليلي، وذلك لتحليل بعض المسائل، واستجلاء النقاط الهامة فيها، من خلال جميع المصادر والمراجع التي تحتاجها الدراسة أيضاً.

ثانياً: تأصيل عناصر هذا البحث قدر الإمكان من أقوال الأئمة النقاد، ومن سبقني من الباحثين في دراسة جزئيات قد تخدم هذه الدراسة، كما أعزو الأقوال إلى قائليها وبيان موضعها، وسلكت فيه مسلك الاختصار في الأمور الواضحة عند أهل الاختصاص، كالتَّراجم للأعلام والرُّواة، والتَّعريفات ونحوها.

ثالثـاً: التزمت عند النقل من أي مرجع، أو الاستفادة منه الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة ووضعته بين قوسين هكذا(...)، علماً بأنني ذكرت طبعات المراجع والمصادر مرتبة على حروف المعجم في الفهرس خشية الإطالة، وما ورد في الهامش من توثيق المرجع برمز حرف (ت) إنما هو اختصار لكلمة تحقيق، كما أن الرمز بحرف(ط)إنما هو اختصار لكلمة طبعة.

والله عز وجل أسال أن ينفع بما كتبت، وأن يتقبله خالصًا لوجهه الكريم.

. خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ثم مشكلة الدراسة، ثم أهداف الدراسة لهذا البحث، ثم حدود البحث، ثم الدراسات السابقة، ثم منهج الدراسة، والخطة البحثية.

المبحث الأول: سيمات القواعد الكلية، ومدلول المصطلحات عند المحدثين. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: سيمات القواعد الكلية.

المطلب الثاني: مدلول المصطلحات.

المبحث الثاني: المجال النقدي للأسانيد والمتون، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المجال النقدي للأسانيد.

المطلب الثاني: المجال النقدي للمتون.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج الدراسة، والتوصيات، ثم الفهارس: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

***

المبحث الأول

سيمات القواعد الكلية، ومدلول المصطلحات عند المحدثين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: سيمات القواعد الكلية.

القواعد جمع للقاعدة: والقاعدة في اللغة: هي الأساس، وهي أيضا أسس الشيء وأصوله، سواء كان حسياً كقواعد البيت، أو معنوياً كقواعد الدين، أي دعائمه، وقد ورد ذكر هذا اللفظ في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى:﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ ﴾(١)، **وقوله تعالى:**﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾(٢) مما سبق نجد أن معنى القاعدة عند أهل اللغة، وكما في الآيتين: الأساس، وهو ما يرفع عليه البنيان، فكل ما يبنى عليه غيره يسمى قاعدة، حسياً كما في البنيان ونحوه، ومعنوياً كما في المسائل العلمية ونحوها.

أما القاعدة اصطلاحاً: لها عدة تعريفات كما يلي:

١. قال الجرجاني(٣): القاعدة هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها.(٤)

٢. الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة، يُفهَم أحكامها منها(٥).

٣. حكم كلي ينطبق على جزئياته؛ ليتعرف أحكامها منه(٦)

ولقد استخدم المحدثون جميع الوسائل التي من شأنها يمكن تأسيس القواعد المبينة لمقاصدهم تجاه تصرفاتهم نحو كل ما يتعلق بدراسة الحديث النبوي الشريف وعلومه.

ومن ثم نتجت القواعد الكلية لهذا العلم وما تفرع عنه، والقواعد الكلية لهذا العلم شأنها شأن بقية قواعد العلوم الأخرى، استنبطت من خلال استقراء أقوال أئمة الحديث المتقدمين؛ لأنه حيث يكون

---

(١) [البقرة: ١٢٧].

(٢) [النحل: ٢٦].

(٣) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية. ولد في تاكو [أو تاجو] قرب أستراباذ، ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩ هـ فر الجرجاني إلى سمرقند. ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي ١٣٤٠هـ . الأعلام للزركلي (٥/ ٧).

(٤)التعريفات (ص: ٢١٩).

(٥)الأشباه والنظائر للسبكي (١/ ١١).

(٦) شرح التلويح على التوضيح (١/ ٣٥) لسعد الدين التفتازاني ت ٧٩٣ هـ.

التقعيد يوجد الاستقراء، والقواعد المبحوثة في هذا العلم شملت كل جوانبه رواية ودراية، أعني سنداً ومتناً، جرحاً وتعديلا، قبولاً ورداً، ولا شك أن علماء الحديث المتقدمين إنما تكلموا وتصرفوا انطلاقاً من قواعد مستقرة في نفوسهم وإن لم ينطقوا بها، بناء على أن الانتظام في البحث لا يكون عشوائياً، بل ناشئاً عن كليات وضوابط. ولا يخفى على القارئ الكريم أن القواعد التي بذل علماء المصطلح جهدهم في تأسيسها لضبط مسائل هذا العلم جلها أخذت عن طريق استقراء تصرفات المتقدمين، وهذه القواعد بعضها خاص بأن تكون منسوبة إلى شخص معين، وبعضها عام حيث تكون معبرة عن رأي علماء الحديث وليست مقيدة برجل واحد.

ومن أمثلة هذه القواعد، عنعنة المدلس، وعنعنة غيره، ومسألة زيادات الثقات، وحكم المرسل، وغير ذلك من القواعد التفصيلية، أما إجمالاً أو ما أعنيه بالقواعد الكلية فكان الحظ عن طريق الاستقراء في ثبوتها؛ حتى استقرت هذه القواعد في المصنفات المختلفة.

ولما كان الحديث الشريف وأصوله، أصل من الأصول التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، كان هذا العلم وفروعه له مصطلحاته، وأدواته، وله كتبه ومصنفاته، التي تحققت على أيدي علماء الحديث، جيلا بعد جيل في أطوار تَمَيَّز بعضُها عن الآخر، والتي تعتبر تأريخاً لهذا الفن وفروعه، ومن خلال استقرائي في هذه الجزئية تبين لي أن قواعد المحدثين لم تولد فجأة بين يوم وليلة، بل تناقلت بين العلماء على اختلاف الأزمنة والأمكنة حتى استقر الاصطلاح عليها، ثم دونت في مصنفاتها، ولعل أبرز ما تتسم هذه القواعد ما يلي:

(١) (الاستيعاب)

ومعناه الشمولية في المسائل والقواعد.

والقاعدة: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها. والقاعدةُ من النساء: من قعدتْ عن الحيض والولد لِكبر سنِّه، والقاعدةُ من البيت: أساسُه.(١)

ومما سبق يتبين أن الاستيعاب يقصد به عند المحدثين: أن القاعدة تشتمل على حكم يجمع الكثير من الفروع، بحيث يجعلها فيها بقوته وسريانه عليها، وهذا ما جاء معبرا عنه بالانطباق، فينطبق على مسائل حديثية عدة، وتنتظم به فروع كثيرة، ومن الأمثلة ما يلي :

<u>المثال الأول</u>:

قاعدة (الترجيح بالأكثر عدداً من الرواة).

---

(١) التعريفات الفقهية (ص: ١٦٩) .

قال الإمام الْبَيْهَقِيُّ: وَتَرْجِيحُ الْأَخْبَارِ إِذَا اخْتَلَفَتْ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ، وَزِيَادَةِ الْحِفْظِ وَالْمَعْرِفَةِ وَتَقَدُّمِ الصُّحْبَةِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَعْرُوفَةِ فِيمَا بَيْنَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، وَقَدْ أَخْبَرَ ذُو الْيَدَيْنِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَهْوِهِ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْقَوْمِ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ.(١)

ثم قال البيهقي: ففيه دلالة على وقوع الترجيح بكثرة الرواة والله أعلم.(٢)

وهو أحد الفوائد التي استنبطها العلماء من حديث ذي اليدين.(٣).

وهي قاعدةٌ مجمعٌ عليها، قال البيهقي: وكذلك روينا عن غيره من أئمة أهل النقل في ترجيح الأخبار بأثبتها ما دل على إجماعهم على ذلك مع صاحبنا المطلبي رضي الله عنه، ودل على شدة جهدهم في معرفة الرواة ومعرفة مدارجهم في العدالة، والمعرفة، والحفظ، والإتقان في الرواية، حتى يمكن ترجيح رواية أحفظ الراويين وأتقنهما على رواية دونه في الحفظ والإتقان رضي الله عنهم، وجزاهم عن نبيهم خيرا، ووفقنا لمتابعة من سلك سبيل الهدى وبالله التوفيق.(٤) .

المثال الثاني:

ما نص عليه التهانوي في (قواعد في علوم الحديث) حيث قال: (إذا كان الجارح ضعيفًا والمجروح ثقة فلا عبرة بجرح (٥).

فهذه القاعدة تستوعب ما وقع من جرح الرواة الثقات وكان مَنْ جَرَحَهم مجروحاً في نفسه، ومثال ذلك ما قاله الحافظ ابن حجر في ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي البصري . بعد أن نقل توثيقه عن أبي حاتم، وأهل العراق، وابن حبان: وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث

(١)المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ٩٢).

(٢)المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ٩٣).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١٤٤) كتاب الأذان، باب: هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس؟ بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ.، ومسلم في صحيحه (١/ ٤٠٣) كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب السهو في الصلاة والسجود له.

(٤) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ١٠٣) (رقم ٢٣).

(٥) قواعد في علوم الحديث، للتهانوي ط ٦ (ص ٤٠٥).

غير مرضي، قلت . القائل ابن حجر . : لم يلتفت أحد إلى هذا القول، بل الأزدي غير مرضي.(١)

(٢) (الاستمرار والأغلب):

الأصل في تقعيد القاعد عند من اصطلحوا عليها أن تكون مستمرة في الحكم على جميع أفرادها، بمعنى أنها تنطبق على جميع مسائلها دون تخلف أي مسالة منها، ولكن قد يتخلف فيها عنصر الاطراد فتنتقل حينئذ إلى مرتبة الأغلبية في الحكم، أي تنطبق على أغلب جزئياتها لا على المسائل، ومن الأمثلة ما يلي :

مثال الاستمرار :

ما ذكره الحافظ ابن حجر في تعيين اسم الشيخ بواسطة تلميذه إذا أطلق اسم الشيخ بغير تعيين ما ملخصه: (إذا كان التلميذ مشهورا بالرواية عن شيخه وأكثر من ملازمته فيتعين أن يكون من أطلق اسمه هو شيخه الملازم له). قوله في إسناد البخاري: حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان عن عاصم الأحول، قال الكرماني: ذكر الكلاباذي أن أبا نعيم سمع من سفيان الثوري ومن سفيان بن عيينة، وأن كلا منهما روى عن عاصم الأحول، فيحتمل أن يكون أحدهما، قال ابن حجر: ليس الاحتمالان فيهما هنا على السواء، فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثوري معروف بملازمته وروايته عن بن عيينة قليلة، وإذا أطلق اسم شيخه حمل على من هو أشهر بصحبته وروايته عنه أكثر، ولهذا جزم المزي في الأطراف أن سفيان هذا هو الثوري، ثم قال ابن حجر: (وهذه قاعدة مطردة عند المحدثين في مثل هذا)، وللخطيب فيه تصنيف سماه المكمل لبيان المهمل.(٢)

. أما يمثل فيه للأغلب:

نقول: (الأصل في قبول الرواية أن يكون مَنْ رواها ثقة)، إلا أننا نجد العلماء يقبلون رواية غير الثقة في حالات قليلة كما في قبول رواية الضعيف إذا لم يأت برواية منكرة، وأن يروى حديثه من غير وجه، كما في الحديث الحسن لغيره.

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٣٦).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٨٥) شرح الحديث رقم ٥٦١٧.

ـ قال ابن أبي حاتم: يجوز رواية حديث من كثرت غفلته في غير الأحكام، وأما رواية أهل التهمة بالكذب فلا تجوز إلا مع بيان حاله وهذا هو الصحيح.(١)

وقال السخاوي في فتح المغيث: إن الحسن لغيره يلحق فيما يحتج به، لكن فيما تكثر طرقه؛ ولذلك قال النووي في بعض الأحاديث" وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوي بعضه بعضًا ويصير الحديث حسنًا ويحتج به ."وسبقه البيهقي في تقوية الحديث بكثرة الطرق الضعيفة، وظاهر كلام أبي الحسن بن القطان يرشد إليه، فإنه قال" :هذا القسم لا يحتج به كله بل يعمل به في فضائل الأعمال ويتوقف عن العمل به في الأحكام، إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن واستحسنه شيخنا –يعني ابن حجر– (٢).

(٣) (قياس بعض المسائل على بعض)، ومن الأمثلة ما يلي:

المثال الأول: ما ذكره الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في معرض حديثه عن الحديث العالي والنازل من أمثلة حيث قال: ومثال ذلك لأمثالنا، أنا إذا نزلنا في حديث الأعمش فرويناه عن شيوخنا، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن وكيع، عن الأعمش، أو رويناه عن شيوخنا، عن أحمد بن سلمة، عن إسحاق بن راهويه، عن عيسى بن يونس، عن الأعمش، فإنه أعلى من أن نرويه، عن شيوخنا، عن أبي العباس السراج ، عن هناد بن السري ، عن أبي معاوية، عن الأعمش أو نرويه عن شيوخنا، عن محمد بن إسحاق ، عن أبي كريب ، عن أبي أسامة، عن الأعمش.

ثم قال أبو عبد الله الحاكم: وهذا مثل الألوف من الحديث لمن فهمه وتدبره، فقاس عليه أحاديث الثوري ومالك وشعبة وغيرهم من الأئمة، والأصل في ذلك أن النزول عن شيخ تقدم موته، واشتهر فضله أحلى وأعلى منه عن شيخ تأخر موته وعرف بالصدق.(٣)

المثال الثاني: (مسالة قياس ضبط الراوي بموافقة الثقات).

قال الشافعي رحمه الله تعالى: وأهل الحديث متباينون: فمنهم المعروف بعلم الحديث، بطلبه وسماعه من الأب والعم وذوي الرحم والصديق، وطول مجالسة أهل التنازع فيه، ومن

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٧) .

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٩٤) .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١٣) .

كان هكذا مقدمًا في الحفظ، إن خالفه من يقصر عنه كان أولى أن يقبل حديثه ممن خالفه من أهل التقصير عنه، ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له، وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا، ووجوه سواه تدل على الصدق والحفظ والغلط. (١)

ـ وقال ابن الصلاح رحمه الله: يعرف كون الراوي ضابطًا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرَفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرَفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه. (٢)

ومثاله: قول يحيى بن معين: قال لي إسماعيل بن علية يوما: كيف حديثي؟ قال : قلت: أنت مستقيم الحديث. قال: فقال لي: وكيف علمتم ذاك ؟ قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، قال: فقال: الحمد لله، فلم يزل يقول: الحمد لله، ويحمد ربه، حتى دخل دار بشر بن معروف، أو قال: دار أبي البختري وأنا معه. (٣)

(٤) (الترجيح بين أقوال الأئمة):

فمن كان قوله موافقًا للقواعد فهو أرجح من قول غيره.

المثال الأول:

(تقديم رواية الراوي الأحفظ على من دونه).

ومنه ترجيح أبي داود لرواية سفيان الثوري(٤) على رواية أبي معاوية(٥) ؛لأن سفيان الثوري أحفظ من أبي معاوية في حديث اتباع الجنازة حتى توضع.

---

(١) الرسالة للشافعي (١/ ٣٨٣) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر (ص: ١٠٦) .

(٣) معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين رواية ابن محرز – الفاروق (ص: ٢٦٨) .

(٤) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون، أخرج له أصحاب الستة. تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤) .

(٥) هو: محمد بن خازم بمعجمتين، أبو معاوية الضرير الكوفي، لقبه فافاه، عمي وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة، مات سنة خمس وتسعين ومائة وله =

ـ قال أبو داود: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا تَبِعْتُمُ الْجَنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوضَعَ».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ فِيهِ: «حَتَّى تُوضَعَ بِالْأَرْضِ» ، وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ سُهَيْلٍ، قَالَ: «حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَسُفْيَانُ أَحْفَظُ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ».(١)

المثال الثاني:

(الترجيح بين الأقوال باستعمال القواعد الحديثية).

ومنه ما كان يعتمد الحافظ ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري على الترجيح بين الأقوال باستعمال القواعد الحديثية، ومن ذلك في تعيينه لاسم شيخ وكيع الوارد في الإسناد، أهو سفيان الثوري أم سفيان بن عيينة؟، فرد قول أبي مسعود الدمشقي بأنه سفيان بن عيينة؛ لأن وكيعا بن الجراح مشهور بالرواية عن سفيان الثوري.

ثم قال الحافظ: ولأن القاعدة تقول: في كل من روى عن متفقي الاسم أن يحمل من أهمل نسبته على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه.(٢)

وقال ابن حجر أيضا: قوله حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عاصم الأحول، قال الكرماني: ذكر الكلاباذي أن أبا نعيم سمع من سفيان الثوري ومن سفيان بن عيينة، وأن كلا منهما روى عن عاصم الأحول، فيحتمل أن يكون أحدهما، قلت: . القائل ابن حجر . ليس الاحتمالان فيهما هنا على السواء، فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثوري، معروف بملازمته، وروايته عن ابن عيينة قليلة، وإذا أطلق اسم شيخه حمل على من هو أشهر بصحبته وروايته عنه أكثر؛ ولهذا جزم المزي في الأطراف أن سفيان هذا هو الثوري، وهذه قاعدة مطردة عند المحدثين في مثل هذا، وللخطيب فيه تصنيف سماه المكمل لبيان المهمل.(٣)

=

اثنتان وثمانون سنة، وقد رمي بالإرجاء، أخرج له أصحاب الستة. تقريب التهذيب(ص: ٤٧٥) .

(١) سنن أبي داود (٣/ ٢٠٣) كتاب الجنائز: باب القيام للجنازة. درجة الحديث؟؟؟؟

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٠٤) .

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٨٥)

المطلب الثاني: مدلول المصطلحات الحديثية.

ـ المصطلح لفظ له مدلول على معنى ما، ولا يُعرف إلا عن طريق أهله، أو قائله، علماً بأن تحديد المدلول لهذا المصطلح قد يأتي أولاً بالتصريح ممن أطلقه، فإذا لم يصرح فلا سبيل لتحديد هذا المفهوم إلا عن طريق استقراء تصرفاته، وبرأيي هذا باب واسع، ومن المهم معرفته.

ـ وفي هذا الصدد يقول ابن القيم رحمه الله: والعلم بمراد المتكلم، يُعرف تارة من عموم لفظه، وتارة من عموم علته، والحوالة على الأول أوضح لأرباب الألفاظ، وعلى الثاني لأرباب المعاني والفهم والتدبر ... وقد يعرض لكل من الفريقين، ما يخل بمعرفة مراد المتكلم، فيعرض لأرباب الألفاظ، التقصير بها عن عمومها، وهضمها تارة، وتحميلها فوق ما أريد بها تارة، ويعرض لأرباب المعاني فيها نظير ما يعرض لأرباب الألفاظ، فهذه أربع آفات هي منشأ غلط الفريقين.(١)

ـ وقال الحافظ الذهبي: ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده، بعباراته الكثيرة، أما قول البخاري: سكتوا عنه، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه، وكذا عادته إذا قال: فيه نظر، بمعنى أنه متهم، أوليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالا من الضعيف، وبالاستقراء، إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوي يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، والبخاري قد يطلق على الشيخ ليس بالقوي ويريد أنه ضعيف.(٢) ومع تصريح المتقدمين من أئمة الحديث بمقاصدهم في كثير من هذه المصطلحات، إلا أن هناك بعض المصطلحات لم يحدد المراد بها، وهذه لا سبيل إلى معرفة المقصد منها إلا عن طريق الاستقراء للقرائن واللغة، ومن أجل هذا لم يجد المتأخرون من المحدثين غير سلوك منهج الاستقراء في بيان المراد بهذه المصطلحات المنقولة عن المتقدمين، ومن سلك غير هذا الطريق اضطربت نتائج بحثه، وربما تتعدد صور الاستقراء هنا من استقراء تصرفات إمام واحد لتحديد قصده نحو مصطلح أطلقه، أو استقراء تصرفات أكثر من إمام لتحديد مصطلح مشترك، وهذا ما أردت الوقوف عليه في هذه المعالجة، ولنا أن نقسم مدلول المصطلحات عند المحدثين عن طريق الاستقراء كما يلي:

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ١٦٨) .

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٢) .

(أ) المصطلحات التي صرح الأئمة بمقصدهم في إطلاقاتهم.

ـ قال السخاوي رحمه الله: ... وإلا فمن نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، يعني كتاب الجرح والتعديل، والكامل لابن عدي، والتهذيب وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسنا، وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك.(١)، قلت: والتصريح بمعنى اللفظ يقطع على الظن أي اعتبار، ولهذا النوع من الاستقراء أمثلة كثيرة في كتب التراجم، أذكر منها:

١. قول الإمام البخاري: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ.(٢)

٢ـ ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه.(٣)

٣. وقول ابن أبي حاتم عن أبيه: إذا قال: صالح الحديث، أي يكتب حديثه للاعتبار.(٤)

٤ـ وقول الذهبي: ثم اعلم أن كل من أقول فيه مجهول، ولا أسنده إلى قائل، فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه.(٥)

(ب) المصطلحات التي لم يصرح الأئمة فيها بمقصدهم من إطلاقاتهم.

ـ لم يقف المحدثون في ضبط ما يتعلق بقواعدهم عند المصطلحات التي صرح الأئمة فيها بالمعنى الذي يقصدونه من عباراتهم وألفاظهم، بل ربما لم يصرح البعض منهم بمراده، ومن ثم حدثت إشكالات في فهم المراد من هذه المصطلحات، وهنا يأتي دور تتبع صناعتهم في اعتبار المقصد من هذه المصطلحات بعد استخدام كل الوسائل التي من أجلها يتجلى المعنى المراد.

ـ وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية أهمية الاستقراء في تقييد المراد من هذه المصطلحات فقال: كل لفظ مقيد مقرون بغيره، ومتَكَلِّم قد عُرِفَتْ عادتُه، ومُسْتَمِع قد عَرَفَ عادةَ المُتَكَلِّم بذلك اللفظ، فهذه القيود لا بد منها في كل كلام يفهم معناه، فلا يكون اللفظ مطلقا.(١)

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ١١٤) .

(٢) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٢/ ٤٤١) .

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٦) .

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٧) .

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٦) .

ـ وقال أبو الوليد الباجي: واعلم أنه قد يقول المعدِّل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يحتج بحديثه؛ وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه، المتوسط في حديثه، فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره ...(٢)

ـ وبرأيي المتواضع أن حال المخاطب بهذه المصطلحات مثلاً في الجرح والتعديل، خاصة تلك التي لم يصرح فيها الإمام بمقصده مؤثرة في سياق المقام جداً، إذ إن سياق الحال لا يقل أثراً في تجلية المقصود من هذه المصطلحات عند الأئمة النقاد، التي ربما قد تدفع إشكالات واردة على مثل نوعية هذه المصطلحات، وإنما يتم ذلك عن طريق المعرفة التامة لمنهج هؤلاء الأئمة. ولهذا النوع من التتبع في فهم هذه المصطلحات أمثلة كثيرة، أذكر منها ما يلي:

(أ) <u>قول الترمذي :(حسن صحيح)</u>

بداية المتتبع لكتب أصول الحديث يجد الاصطلاح على أن [الصحيح والحسن] مرتبتان مختلفتان، لا يصح إطلاق أحدهما على الآخر، كما لا يسوغ الجمع بينهما على أنهما مصطلحان مترادفان، وذلك لأن الحسن قاصر عن مرتبة الصحيح.

ولما تعددت أقوال العلماء في هذا التركيب، واختلفت أقوالهم في المقصود منه، كان لابد من الترجيح بين هذه الأقوال علىٰ ضوء تعريف الترمذي نفسه لمقصده من الحديث الحسن، وتعريف العلماء للحديث الصحيح، وهما اللفظان أو المصطلحان اللذان يجمعهما الترمذي في حكمه علىٰ حديث واحد؛ مما أَشْكَلَ علىٰ العلماء، حتىٰ قال ابن الصلاح رحمه الله تعالىٰ : في قول الترمذي وغيره هذا حديث حسن صحيح إشكال؛ لأنَّ الحسن قاصر عن الصحيح، كما سبق إيضاحه، ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته.(٣)

=

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٥٠) .

(٢) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٢٨٣) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر (ص: ٣٩) .

ولست هنا بمعرض جمع هذه الأقوال في تفسير هذا المصطلح للإمام الترمذي، وإنما قصدت ما وراء ذلك من تفسيرات إنما جاءت على ألسنة قائليها عن طريق التتبع والاستقراء، ولا يوجد تصريح للإمام الترمذي بمراده من هذا التركيب، ومن ثم حاول بعض الباحثين المعاصرين الجمع بين هذه الاستنتاجات والتي جاءت في مجملها عن طريق الاستقراء أيضاً. ومنهم قال: إن تركيب الوصفين:(حسن صحيح) لم يكن مشكلاً لغوياً ولا فنياً بذاته، وإنما ظهر الإشكال فيه من جهة تفسيره بمنهج المتأخرين الذي يفصل كلاً منهما عن الآخر بحيث لا يصح اجتماعهما في حديث واحد، أما إذا نظرنا إليه من زاوية منهج المتقدمين الذي يوسع مدلوليهما، فلا مجال للإشكال. فالحسن في لغة النقاد أعم من الحسن في اصطلاح المتأخرين، فقد أطلقوا على الصحيح حسناً، وعلى كل مقبول لم يكن مردوداً حسناً أيضاً وذلك في مقابل المنكر، أو الباطل، أو الموضوع، وهذا أمر ظاهر جلي لكل من تتبع كلام النقاد ومواقع استعمالهم، كما نبه على ذلك الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر .(١)

ـ يقول الحافظ الذهبي: ويلزم على ذلك أن يكون كل صحيح حسناً، وعليه عبارات المتقدمين، فإنهم قد يقولون فيما صح هذا حديث حسن.(٢)

(ب) ومن هذه المصطلحات أن يعرف من خلال تتبع الراوي الفلاني إذا قال: حدثني الثقة مثلاً، فإنما يعني به شخصا بعينه.

ـ ومنه قول الإمامين: مالك، والشافعي رضِي اللَّهُ عنهما: حدثني الثقة، أو مَنْ لا أتهم.

ـ فقد قال السخاوي رحمه الله: (٣) فحيث روى مالك عن الثقة عن بكير ابن عبد الله بن الأشج، فالثقة مخرمة ولده، أو عن الثقة عن عمرو بن شعيب، فقيل: إنه عبد الله بن وهب، أو الزهري، أو ابن لهيعة، أو عمن لا يتهم من أهل العلم، فهو الليث. وجميع ما يقول: بلغني عن علي، سمعه من عبد الله بن إدريس الأودي. وحيث روى الشافعي عن الثقة عن ابن أبي ذئب، فهو ابن أبي فديك، أو عن الثقة عن الليث بن سعد، فهو يحيى بن حسان، أو عن الثقة عن الوليد بن كثير، فهو أبو أسامة، أو عن الثقة عن الأوزاعي، فهو عمرو

(١) د/ حمزة المليباري في نظرات جديدة في علوم الحديث (ص: ٧) .

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٣٢) .

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ٣٩ . ٤٠) .

بن أبي سلمة، أو عن الثقة عن ابن جريج، فهو مسلم بن خالد،أو عن الثقة عن صالح مولى التوأمة، فهو إبراهيم بن أبي يحيى، أو عن الثقة وذكر أحدا من العراقيين فهو أحمد بن حنبل. وما روي عن عبد الله بن أحمد أنه قال: كل شيء في كتاب الشافعي "أنا الثقة" فهو أبي، يمكن أن يحمل على هذا، نعم، في مسند الشافعي، وساقه البيهقي في مناقبه عن الربيع أن الشافعي إذا قال: "أخبرني الثقة" فهو يحيى بن حسان، أو "من لا أتهم" فهو إبراهيم بن أبي يحيى، أو "بعض الناس" فيريد به أهل العراق، أو "بعض أصحابنا" فأهل الحجاز.(١)

***

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/ ٣٩ . ٤٠) .

المبحث الثاني

المجال النقدي للأسانيد والمتون

لا شك أنه توجد شروط خاصة وضعها أئمة الحديث يمكن بها رد الحديث أو انتقاده بكافة مستويات الانتقاد، ولا بد من مراعاة هذه الشروط التي سار عليها علماء الحديث في نقد متن الحديث أو إسناده، ولا بد أيضاً من تطبيق هذه القواعد بطريقة سليمة عند نقد أي متن أو إسناد، وإن لم يتم تطبيق هذه الشروط، أصبحت الأحاديث مستباحة، وأصبح بإمكان كل شخص أن يقول: هذا الحديث لا يعجبني، أو لا أراه صحيحاً فيرده، فيكون هذا سبباً في رد الكثير من الأحاديث الصحيحة، وفي قبول أحاديث أخرى تعجبهم لا تنطبق عليها شروط الصحة والقبول، ولكنها توافق هواه أو عقله؛ لأن معناها في نظره صحيح، ومن ثم كان النقد عند المحدثين بما يحفظ هذه القواعد؛ إذ النقد في الأصل: انتقاء ما يخل بالقواعد والأحكام المتفق عليها في كل فن عند أهله، والنقد مجال واسع عند النقاد المحدثين جاء نتيجة الصناعة الحديثية التي هي في الأصل للحيطة والحفاظ على السنة النبوية، وفيما يلي تفصيل لهذه المسألة:

. تعريف النقد في اللغة: النقد، التمييز ومنه قولهم تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها(١)

. في اصطلاح المحدثين:

ـ هو: تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواة توثيقا وتجريحا بألفاظ مخصوصة، وذات دلائل معلومة عند أهله(٢).

. مشروعية النقد:

النقد يثبت ويستمد مشروعيته من القرآن، والسنة، والإجماع، فالمتأمل لآيات القرآن الكريم يجدها تحدد معالم أرقى منهج نقدي عرفته البشرية، منها ما يلي:

. من القرآن:

أمر الله عز وجل بإشهاد ذوي عدل، قال تعالى:﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾(٣) وأرشد إلى التثبت في الأخبار والتروي قبل إلقاء الأحكام والآراء، قال تعالى:﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ

(١) لسان العرب (٣/ ٤٢٥) .

(٢) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: ٤٥) ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٣) (الطلاق:آية ٢) .

أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٣﴾﴾(١).

ـ ووجه إلى عدم تصديق كل مُدع بل لابد من القرائن المحتفة بالخبر، والمعرفة بناقليه قبل أن يلاقي ذلك القول موقعا للقبول أو الرد، قال تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾﴾(٢)

ـ وفتح باب التعديل من خلال مدحه للمؤمنين وكذلك أرسى قواعد الجرح وبين كيفية معرفة المجروحين، قال تعالى:﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِي يُؤۡتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾(٣)، وقال تعالى:﴿ وَلَوۡ نَشَآءُ لَأَرَيۡنَٰكَهُمۡ فَلَعَرَفۡتَهُم بِسِيمَاهُمۡۚ وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ ﴾(٤)

ـ من السنة النبوية: امتداداً لمنهج القرآن الكريم فإن النبي صلى الله عليه وسلم يرسي دعائم ذلك المنهج عملياً في حياته، فقد أمر بالصدق في كل أمور الحياة، وحذر من عاقبة الكذب، حيث روى البخاري عن عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لاَ أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يُحَدِّثُ فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ؟ قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».(٥)

وطُلِب من كلٍ أن يجعل التبصر حاجزاً عن قبول كل قول، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ: «بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»(٦)

ومهدت السنة النبوية الطريق أمام الأئمة والنقاد في الجرح والتعديل، وترسيخ أن الجرح ليس بغيبة، وأن هناك مواطن ينبغي فيها ذكر الحقيقة، ومن ثم يحق لنا أن نقول: إن النقد عموما تعود نشأته إلى عصر النبي صلى الله عليه وسلم، غير أنه كان آنذاك على نطاق ضيق، إذ لم تكن إليه حاجة، وما قيل من نقد إنما كان من باب الحيطة والتثبت، فضلاً

(١) [النساء: ٨٣].

(٢) [الحجرات: ٦].

(٣) [الليل: ١٧-١٨].

(٤) [محمد: ٣٠].

(٥) صحيح البخاري (١/ ٣٣) كتاب العلم: باب إثم من كذب على ﷺ.

(٦) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١١) باب النهي عن الحديث بكل ما سمع.

عن وجود المشرع بين ظهراني الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وتنزه هؤلاء عن الكذب ودواعيه.

ومن أدلة ذلك ما يلي:

١ـ روى الإمام مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها : أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: (ائْذَنُوا لَهُ، فَلَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ، أَوْ بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ» فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ أَلَانَ لَهُ الْقَوْلَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ قُلْتَ لَهُ الَذِي قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ الْقَوْلَ؟ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مَنْ وَدَعَهُ، أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ)(١)

قال ابن حبان : وفي هذا الخبر دليل على أن إخبار الرجل ما في الرجل علي جنس الإبانة ليس بغيبة، إذ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "بِئسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ أَو ابْنُ الْعَشِيرَةِ"، ولو كان هذا غيبة لم يطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما أراد بقوله هذا أن تعتد ترك الفحش لأنه أراد ثلبه، وأنما الغيبة ما يريد القائل به القدح في المقول فيه.(٢)

٢ـ ما أخرجه مسلم مِنْ حديث أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ، فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللهِ مَا لَكِ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكِ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ»، فَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكٍ، ثُمَّ قَالَ: «تِلْكِ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِّي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكِ، فَإِذَا حَلَلْتِ فَآذِنِينِي»، قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا أَبُو جَهْمٍ، فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ» فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: «انْكِحِي أُسَامَةَ»، فَنَكَحْتُهُ، فَجَعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاغْتَبَطْتُ بِهِ.(٣)

ـ من الإجماع: اعتنى علماء الحديث بالجرح والتعديل كل العناية، وبذلوا فيه أقصى جهد، وانعقد إجماع العلماء على مشروعيته، بل على وجوبه للحاجة الملجئة إليه .(٤)

---

(١) صحيح مسلم (٤/ ٢٠٠٢) كتاب البر والصلة: باب مداراة من يتقى فحشه

(٢) المجروحين لابن حبان ت حمدي (١/ ٢٤) .

(٣) صحيح مسلم (٢/ ١١١٤) كتاب الطلاق: باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٩٢) .

ـ دوافع النقد:ـ لقد تحمل أهل العلم أمانة تبليغ السنة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم وحمايتها من التحريف والتبديل، ولا يتأتى ذلك إلا بالفحص عن نقلة السنة. (١)

قال محمد بن سِيرِينَ رحمه الله: «إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ».(٢)، ومن ثم كانت مهمة الناقد هي تنقية الأحاديث من حيث القبول أو الرد، وذلك بعد جمع طرقها المتعددة، ومقارنتها والكشف عن أحوال رجالها.

ويمكن أن نذكر هذه الدوافع فيما يلي:

أولاً: خروج الصحابة في الأمصار وتفرقهم واختلاط الشعوب الإسلامية بغيرها أثر كبير، إذ مهّد هذا الأمر لأن ينال المغرضون من مكانة هذا الدين بتشويه معالم السنة بالتزوير واختلاق ما ليس منها.(٣)

ثانياً: وجود متون يعارض بعضها بعضا في الظاهر، ووجود ما يستحيل تصوره مما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بعضها، فضلا عن وجود ما أشكل فهمه على البعض(٤)

ثالثاً: وقوع الخطأ على الناقل لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه فطرة بشرية. ووقوع الفتن والحروب بين المسلمين كفتنة الجمل وغيرها فلما حصل ذلك قالوا: سموا لنا رجالكم. قال محمد بن سيرين: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ.(٥)

رابعاً: ولما كان ثابت السنن والآثار وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار ملجأ المسلمين في الأحوال، ومركز المؤمنين في الأعمال، إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها، ولا ثبات لأمر الدين إلا بانتحالها، وجب الاجتهاد في حفظ أصولها، ولزم الحث على ما عاد بعمارة سبيلها، وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث والمثابرة على جمعها من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا نظر السلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والرضي، واستنباط ما في السنن من الأحكام .(٦)

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٨) بتصرف.

(٢) أخرجه مسلم في المقدمة (١/ ١٤) .

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل(ص: ٤٦) .

(٤) سمات المنهج النقدي عند المحدثين ،محمد قاسم العمري، ص٥٦.

(٥) أخرجه مسلم في المقدمة(١/ ١١) ، والدرامي في «سننه» المقدمة، باب في الحديث عن الثقات(١/ ٣٩٦) .

(٦) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٣) .

خامساً: اتباع أمر الله تعالى في الذب عن نبيه وسنته صلى الله عليه وسلم.(١)

أنواع النقد:

النقد عند أهل المحدثين نوعان، إما نقد الإسناد، وإما نقد المتن.

(أ) نقد السند فيتناول ما يلي:

– اتصال السند: ويهتم به علم تاريخ الرواة وهو العلم الذي يتميز بدراسة حياة كل راو بدءا بطلبه للعلم، ومرورا برحلته إلى شيوخه في طلبه.

٢– علم الجرح والتعديل: وهو العلم الذي يهتم بدراسة رتبة الراوي جرحا وتعديلا، وهل هو من الثقات أم من الضعفاء لان الثقة يشمل عدالة الراوي وضبطه.

(ب) نقد المتن يتناول ما يلي:

ـ الشذوذ والعلة: ويهتم بهما علم العلل، لأن نقد المتن علم يتعلق بالرواية، فهو العلم الذي يعنى فيه بدراسة أخطاء الرواة الثقات، وذلك حيث يكون الحديث من حيث الظاهر ليس فيه ما يقدح في صحته لكن من خلال نقد متنه ندرك الخطأ الخفي الذي ربما يكون قد وقع فيه هذا الراوي الثقة من غير قصد منه.

والمحدثون متفقون على أن أرفع درجات النقد هو الاشتغال بعلل الحديث سواء كانت علل السند أم علل المتن؛ لأن تعريف الحديث المعلل هو "ما اطلع فيه بعد البحث والتفتيش على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر سلامته منها"(٢).

وفيما يلي توضيح أكثر مع ضرب الأمثلة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المجال النقدي للأسانيد.

اعتمد الأئمة النقاد في الجانب النقدي لتنقية الأسانيد مما قد يخل بقبولها قواعد مهمة، تعتمد في الأصل على تتبع القرائن والملابسات التي تحيط بهذه الأسانيد خصوصا، والأحاديث عموماً، بل وترجح بعضها على بعض، ومن ثم نتج عندهم من خلال الجانب الاستقرائي مسائل عديدة ارتكزوا عليها.

ولي في هذا الصدد أمثلة كثيرة تجلي منهج المحدثين في الاتجاه النقدي للإسناد المتمثل في الرواة، وهي كثيرة، آخذ منها على سبيل المثال ما يكتفى به لمعالجة هذا الموضوع بما يلي:

(أ) يشترط كثير من النقاد لقبول الخبر أن يكون مَن حدّث به ثقة.

---

(١) المنهج النقدي عند المحدثين من المتقدمين رسالة ماجستير، حسن الصعيدي، ص٥٦.

(٢) تدريب الراوي، السيوطي، (١/ ٢٩٥).

ولنا في هذا الصدد أقوال متعددة لكثير من المحدثين، منها ما يلي:

١ـ قال الشافعي: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يَجْمَعَ أُموراً: منها أن يكون مَنْ حدَّثَ به ثِقَةً في دينه، معروفاً بالصِّدق في حديثه،...(١).

٢. وقال أحمد بن حنبل: إذا حدث عبد الرَّحمن بن مهدي عن رجل، فهو حجة (٢).

٣ـ وقال سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: لا يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الثقات.(٣)

٤ـ وقال الخطيب البغدادي: فصل إذا قال العالم: كل من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدل رضا مقبول الحديث، كان هذا القول تعديلا منه لكل من روى عنه وسماه، وقد كان ممن سلك هذه الطريقة عبد الرحمن بن مهدي.(٤).

٥ـ وروى الخطيب أيضاً عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: لا ينبغي للرجل أن يشغل نفسه بكتابة أحاديث الضعاف، فإن أقل ما فيه أن يفوته بقدر ما يكتب من حديث أهل الضعف يفوته من حديث الثقات.(٥)

٦ـ ومن ثم تقرر لدى بعض المحدِّثين ردُّ حديث من لم يعرف بالثقة في روايته،منهم أحمد بن حنبل، حيث قال في هشام بن عمرو الفزاري(٦):هو من الثقات، وما روى عنه غير حماد بن سلمة، وإنما روى عنه حديثاً واحداً، وهو حديث علي بن أبي طالب في الدعاء بعد الوتر.(٧)

---

(١) الرسالة للشافعي (١/ ٣٧٠) .

(٢) تاريخ بغداد ت بشار (١١/ ٥١٢) .

(٣) رواه الخطيب البغدادي بسنده في الكفاية (ص: ٣٢) .

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٩٢) .

(٥) المرجع السابق (ص: ١٣٢) .

(٦) هشام بن عمرو الفزارى، روى عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، روى عنه حماد بن سلمة، وقال أبو طالب عن أحمد: هشام بن عمرو الفزارى من الثقات. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبى عن هشام بن عمرو الفزارى؟ فقال: شيخ قديم ثقة، وقال ابن معين: ثقة، ،وقال أبو داود: هو أقدم شيخ لحماد، وذكره ابن حبان في الثقات.

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٦٤) ، الثقات لابن حبان (٧/ ٥٦٨) .

(٧) الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٢/ ٦٤) تفريع ابواب الوتر: باب القنوت في الوتر، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو الْفَزَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي آخِرِ وِتْرِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سُخْطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى =

٧ـ بينما وضع المتأخرون حداً فاصلاً للجهالة وما ترتفع به مبنياً على رواية عدد من الرواة عن الرجل، فحددوا ذلك برواية رجلين عنه فصاعدا، واتبعوا في ذلك الإمام محمد بن يحيى الذُّهلي.(١)، وقال الخطيب: أقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك، ثم ذكر بإسناده عن أبي زكريا يحيى بن محمد بن يحيى الذهلي أنه سمع أباه يقول: إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة.(٢)

(ب): تنقية أحاديث الثقات من الأوهام والأخطاء.

لعل من أبرز مَنْ برع في هذا الجانب الأمام مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، في كتابه التمييز، حيث يكشف لنا بجلاء ووضوح عن مجال هذا النوع من النقد، فمجاله أحاديث الثقات، وهدفه تنقيتها من الأوهام والأخطاء، وعلى لوحات كتابه نجد تطبيقات كثيرة لهذا النقد، وسنختار مثالا منها يدور حول وهم رجل من أكابر المحدثين الثقات الأثبات، وهو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري(ت ١٢٤هـ). (٣)

ومن الأمثلة:

١ـ قال الإمام مسلم(٤): حدثنا الحسن الحلواني، حدثنا يعوق بن إبراهيم، حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب أن أبا بكر بن سليمان ابن أبي حثمة أخبره أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى الله عليه وعلى آله وسلم ركعتين، ثم سلم، فقال ذو الشمالين بن عبد عمرو: يا رسول الله: أقصرت الصلاة أن نسيت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم تقصر الصلاة ولم أنس، قال: ذو الشمالين: قد كان ذلك يا رسول الله. فأقبل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على الناس، فقال: أصدق ذو اليدين؟ قالوا:

=

نَفْسِكَ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «هِشَامٌ أَقْدَمُ شَيْخٍ لِحَمَّادٍ»، وَبَلَغَنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ. قلت: والحديث في سنن الترمذي ت بشار (٥/ ٤٥٣) أبواب الدعاء: باب في دعاء الوتر، وسنن النسائي (٣/ ٢٤٨) كتاب قيام الليل وتطوع النهار: باب الدعاء في الوتر، وسنن ابن ماجه (١/ ٣٧٣) كتاب إقامة الصلاة: باب ما جاء في القنوت في الوتر، ومسند أحمد ط الرسالة (٢/ ٢٦٦) من طرق عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عمرو الفزاري، به بلفظه. وقال أبو عبد الله المقدسي: إسناده حسن. الأحاديث المختارة (٢/ ٢٥٢) حديث رقم ٦٢٩.

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٧٨) .

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٨٨) .

(٣) شرح علل الترمذي (١/ ٢٧) .

(٤) التمييز لمسلم (ص: ١٨٢) .

نعم، فقام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فأتم ما بقي من الصلاة، ولم يسجد السجدتين اللتين تسجدان إذا شك الرجل في صلاته حتى لقاء الناس. قال ابن شهاب: وأخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، وأبو بكر بن عبدالرحمن، وعبيد الله بن عبدالله. ومن خلال استقرائه نقده قائلاً: وخبر ابن شهاب هذا في قصة ذي اليدين وهم غير محفوظ لتظاهر الأخبار الصحاح عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في هذا(١).

وقال بعد أن ساقها، قد صح بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سجود رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يوم ذي اليدين، أن الزهري واهم في روايته، إذ نفى ذلك في خبره من فعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

ـ ففي هذا المثال نجد أن الإمام مسلما رحمه الله لم يحكم على هذا الحديث بما ظهر له من أحوال الرواة في الإسناد فقط، وإنما جل نقده على ما خالف فيه الإمام الزهري (مع شدة وثاقته) الواقع الذي يقضي بأن النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدتي السهو في قصة ذي اليدين.

(ج): وضع سند حديث على متن آخر.

ومثاله: قال النسائي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ الْبَلْخِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمُرَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نَهَى عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالْمُزَفَّتِ».(٢)

قال أبو حاتم: هذا حديث منكر، لم يروه غير شبابة، ولا يعرف له أصل.(٣) .

وقال ابن رجب عن هذا الحديث: فهو بهذا الإسناد غريب جداً، وقد أنكره على شبابة طوائف من الأئمة، منهم الإمام أحمد، والبخاري وأبو حاتم، وابن عدي. وأما ابن المديني فإنه سئل عنه، فقال: لا ينكر لمن سمع من شعبة، يعني حديثاً كثيراً، أن ينفرد بحديث غريب. وقال أحمد: إنما روى شعبة بهذا الإسناد: حديث (الحج)، يشير إلى أنه لا يعرف بهذا الإسناد غير حديث الحج.(٤)

---

(١) منها ما روي في صحيح البخاري (١/ ١٠٣) كتاب الصلاة: باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، صحيح مسلم (١/ ٤٠٣) كتاب المساجد ومواضع الصلاة:باب السهو في الصلاة والسجود له.

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٨٨) كتاب الأشربة: ذكر النهي عن نبيذ الدباء والمزفت.

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ٤٤٩) .

(٤) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٤٨) .

قلت: هذا الحديث: «نَهَى عَنِ الدُّبَّاءِ، وَالْمُزَفَّتِ»، صَحَّ من طرق عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم، أخرجه الشيخان وغيرهما.(١)

وأما حديث الحج فقد أخرجه أحمد في مسنده.(٢)

المطلب الثاني: المجال النقدي للمتون.

لم يقف جهد المحدثين من خلال التتبع عند نقدهم للرواة، بل توسعوا أيضاً في تتبع كل ما يتعلق بتنقية المتون مما قد يكون دخل عليها(٣)، وهذا النوع من النقد شمل كل الأخطاء الواقعة في المتون، وهو أيضاً مما لا يسلم منه بشر إلا المعصومين، فقد جاء عن بعض الرواة الثقات زيادات ألفاظ، اختلف النقاد فيها بين القبول والرد، ولكن لم يقع الحمل عليهم بسببها لقلة ورودها عنهم، ولم يزحزحوهم عن منزلتهم في العلم والثقة، والأمثلة التي تكشف لي النقاب عن منهج المحدثين في الاتجاه النقدي لمتون الأحاديث كثيرة، آخذ منها على سبيل المثال ما يكتفى به لمعالجة هذا الموضوع بما يلي:

---

(١) منهم: ابن عباس، كما في صحيح البخاري(١/ ٢٠) كتاب الإيمان: باب أداء الخمس من الإيمان، وعائشة أم المؤمنين كما في صحيح البخاري(٧/ ١٠٧) كتاب الأشربة: باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي. ومنهم أنس بن مالك، كما في صحيح مسلم (٣/ ١٥٧٧) وعلي بن أبي طالب،(١٥٧٨/٣) وعائشة، (٣/ ١٥٧٩) وابن عمر(٣/ ١٥٨١) كتاب الأشربة: باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحنتم والنقي.

(٢)مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٦) ، مسند أبي داود الطيالسي (٦٤٣/٢) ،مسند أحمد ط الرسالة(٣١/ ٦٤) ،صحيح ابن خزيمة ط ٣ (٢/ ١٣٣١) .

ولفظه عند أحمد في مسنده قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَعْمَرَ الدِّيلِيَّ يَقُولُ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ، وَأَتَاهُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ الْحَجُّ؟ فَقَالَ: " الْحَجُّ عَرَفَةُ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ جَمْعٍ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ أَيَّامُ مِنًى ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَرْدَفَ رَجُلًا خَلْفَهُ، فَجَعَلَ يُنَادِي بِهِنَّ ". قلت: صحيح الإسناد، جميع رجاله ثقات.

(٣) ومن خلال استقرائي لهذه المسألة وجدت النقاد المتقدّمين في مصنفاتهم قد اهتموا بنقد المتون اهتماماً بالغاً، ودليل ذلك ما يلي:

(أ) ما ذكره الإمامُ مسلم في كتابه التمييز، حيث عقد أبواباً لنقد المتون. مثل قوله: (وَمن الأخبار المنقولة على الْوَهم فِي الْمَتْن دون الإسناد) (ص: ١٨٢) ، ومثل:(ذكر خبر لَيْسَ بِمَحْفُوظ الْمَتْن) (ص: ٢٠٢) .

(ب) ومنها أيضاً: إصلاح غلط المحدثين. لأبي سليمان الخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ) ، نشر: مؤسسة الرسالة.

(ج) ومنها: الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي. لأبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) نشر: دار الهجرة.

(أ) أوهام الرواة في لفظة من متن الحديث.

تنوع النقاد في استخراج أوهام الرواة لهذا النوع تنوعاً ملحوظاً، وشمروا عن ساعد الجد لتنقية المتون، ومن الأمثلة ما يلي:

ـ قال عبد الله بن أحمد: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدثنَا غنْدر قَالَ حَدثنَا شُعْبَة عَن أبي إِسْحَاق قَالَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ، وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ، وَقَالَ عَفَّانُ: إِبطُهُ وَهُوَ خَطَأٌ، أَخْطَأَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ بَيَاضُ بَطْنِهِ.(١)

ـ قلت: وحديث البراء بلفظ (بياض بطنه) أخرجه الشيخان وغيرهما من طرق عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء به. وكلهم قالوا: وارى التراب بياض بطنه..(٢)

وأما حديث عفان أخرجه أحمد عنه، عن شعبة به، ولفظه: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ وَيَقُولُ: " اللهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا، فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا، إِنَّ الْأُلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا، وَإِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا " يَمُدُّ بِهَا صَوْتَهُ(٣).

فلم يذكر الإمام أحمد موضع ما واراه التراب من جسده صلى الله عليه وسلم، فكأنه ترك ذكره لثبوت خطئه عنده.

(ب) أوهام الرواة في المتن بسبب الرواية بالمعنى .

ومن الأمثلة:

ـ قال عبد الله بن أحمد: حَدثنِي أبي قَالَ: حَدثنَا يحيى بن سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرو بن مرّة عَن عبد الله بن سَلمَة عَن صَفْوَان بن عَسَّال قَالَ: قَالَ رجل من الْيَهُود انْطلق بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِي، قَالَ: لَا تقل النَّبِي فَإِنَّهُ لَو سَمعهَا كَانَ لَهُ أَرْبَعَة أعين وقص الحَدِيث، فَقَالَا: نشْهد أَنَّك رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم، سَمِعت أبي يَقُول: خَالف يحيى بن سعيد غير وَاحِد فَقَالُوا: نشْهد أَنَّك نَبِي، قَالَ أبي: وَلَو قَالُوا نشْهد أَنَّك رَسُول الله كَانَا قد أسلما، وَلَكِن يحيى أَخطَأ فِيهِ خطأ قبيحا.(٤)

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ١٧٩) .

(٢) صحيح البخاري (٤/ ٢٦) كتاب الجهاد والسير :باب حفر الخندق، صحيح البخاري (٩/ ٨٤) كتاب التمني: باب قول الرجل لولا الله ما اهتدينا، صحيح مسلم (٣/ ١٤٣٠) كتاب الجهاد والسير: باب غزوة الأحزاب وهي الخندق.

(٣) مسند أحمد ط الرسالة (٣٠/ ٤٧٤) .

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٨٣) .

ـ قلت: الحديث رواه جمع من أصحاب شعبة بن الحجاج، وكلهم قالوا: [نشهد أنك نبي](١). ومن ثم قال الطحاوي: هَذَا الْحَرْفُ: نَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ ، لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ إِلَّا يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ.(٢)

(ج) نقد المتن بسبب القلب الذي وقع في ألفاظه.

ومن الأمثلة:

. تحت عنوان: الخبر المنقول على الوهم في متنه.

قال الإمام مسلم: حَدثنِي الْحسن الْحلْوانِي وَعبد الله بن عبد الرَّحْمَن الدَّارِمِيّ قَالَا ثَنَا عبيد الله بن عبد الْمجِيد ثَنَا كثير بن زيد حَدثنِي يزِيد بن أبي زِيَاد عَن كريب عَن ابْن عَبَّاس قَالَ: بت عِنْد خَالَتِي مَيْمُونَة، فاضطجع رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي طول الوسادة، واضطجعت فِي عرضهَا، فَقَامَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فَتَوَضَّأ وَنحن نيام، ثمَّ قَامَ فصلى، فَقُمْت عَن يَمِينه فجعلني عَن يسَاره، فَلَمَّا صلى قلت: يَا رَسُول الله... وَسَاقه.

قال الإمام مسلم: وَهَذَا خبر غلط غير مَحْفُوظ؛ لتتابع الأخبار الصِّحَاح بِرِوَايَة الثِّقَات على خلاف ذَلِك، أَن ابْن عَبَّاس إنما قَامَ عَن يسَار رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فحوله حَتَّى أَقَامَهُ عَن يَمِينه، وَكَذَلِكَ سنة رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فِي سَائِر الأخبار عَن ابْن عَبَّاس أَن الْوَاحِد مَعَ الإمام يقوم عَن يَمِين الإمام لَا عَن يسَاره (٣).

مما سبق نجد الإمام مسلم نقد هذا الخبر؛ للقلب الذي وقع في ألفاظ المتن.

قلت: وهو الصحيح الذي اتفق عليه الشيخان، كما يلي:

١ـ قال البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ لَيْلَةً، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنٍّ مُعَلَّقٍ وُضُوءًا خَفِيفًا – يُخَفِّفُهُ عَمْرٌو وَيُقَلِّلُهُ جِدًّا –، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ، فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ، ثُمَّ جِئْتُ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَحَوَّلَنِي، فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ... الحديث.(٤)

---

(١) مسند أحمد ط الرسالة (٣٠/ ٢١) شرح مشكل الآثار (١/ ٥٥) .

(٢) شرح مشكل الآثار (١/ ٥٦) .

(٣)التمييز لمسلم (ص:١٨٣. ١٨٤).

(٤) صحيح البخاري (١/ ١٧١) كتاب: الآذان: باب وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور،

٢ـ قال مسلم: وحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ، يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَعَثَنِي الْعَبَّاسُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَبِتُّ مَعَهُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، «فَقَامَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَتَنَاوَلَنِي مِنْ خَلْفِ ظَهْرِهِ فَجَعَلَنِي عَلَى يَمِينِهِ»[١]

***

(١) صحيح مسلم (١/ ٥٣١) كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله والصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

بعد معايشتي لهذا البحث المتواضع، أود أن أعرب عن بعض **النتائج العلمية**، وذلك فيما يلي:

١ـ أن الاستيعاب يقصد به عند المحدثين أن القاعدة تشتمل على حكم يجمع الكثير من الفروع، بحيث يجعلها فيها بقوته وسريانه عليها، وهذا ما جاء معبرا عنه بالانطباق، فينطبق على مسائل حديثية عدة، وتنتظم به فروع كثيرة.

٢ـ الأصل في تقعيد القاعد عند من اصطلحوا عليها أن تكون مستمرة في الحكم على جميع أفرادها، بمعنى أنها تنطبق على جميع مسائلها دون تخلف أي مسالة منها، ولكن قد يتخلف فيها عنصر الاطراد فتنتقل حينئذ إلى مرتبة الأغلبية في الحكم، أي تنطبق على أغلب جزئياتها لا على المسائل.

٣ـ اعتمد الأئمة المحدثون النقاد في الجانب النقدي لتنقية الأسانيد مما قد يخل بقبولها قواعد مهمة، تعتمد في الأصل على تتبع القرائن والملابسات التي تحيط بهذه الأسانيد خصوصا، والأحاديث عموماً، بل وترجح بعضها على بعض، ومن ثم نتج عندهم من خلال الجانب النقدي قواعد عديدة ارتكزوا عليها في صناعتهم.

(التوصيات)

وفي ختام هذا البحث أود أن أوصي الباحثين بما يلي:

١ـ ضرورة تأصيل فكرة العمل المنهجي عند المحدثين، وذلك بإيضاح الخطة الفكرية والمنهج العلمي لكل محدث.

٢ـ علينا أن نركز في الانتاج العلمي على إبراز مالمح المنهجية العلمية ومعالمها عند المحدثين وفق الأطر المنهجية الحديثة من خلال التطبيق العملي، وبيان المقصد من القاعدة.

***

ثبت المصادر والمراجع

١. . القرآن الكريم.

٢. ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ – ١٩٧٠م، عدد الأجزاء: ١.

٣. ـ الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م .

٤. ـ الأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ، المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ١.

٥. ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين، المؤلف: ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، عدد الأجزاء:٤.

٦. ـ تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة: الأولى،١٤٢٢هـ ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١٦.

٧. ـ التعريفات الفقهية، المؤلف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

٨. ـ التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦، عدد الأجزاء:٣ .

٩. ـ تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٤.

١٠. ـ تقريب التهذيب، المؤلف: ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

١١. ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: جمال الدين المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

١٢. ـ التمييز، المؤلف: مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠.

١٣. ـ الثقات، لمحمد بن حبان ، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣، عدد الأجزاء: ٩.

١٤. ـ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .

١٥. ـ الجامع المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٦. ـ الجرح والتعديل،المؤلف: أبو محمد ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

١٧. ـ الرسالة، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

١٨. ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المؤلف: أبو داود السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر:

عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٩.. السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٠.ـ السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

٢١.ـ سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى الترمذي (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر(جـ ١، ٢)ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر،الطبعة: الثانية،١٣٩٥هـ، ١٩٧٥ م.

٢٢.ـ سنن ابن ماجه، المؤلف: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء: ٢.

٢٣.ـ سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٤.ـ سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ /١٩٨٥م.

٢٥.ـ شرح التلويح على التوضيح، المؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ)، الناشر: مكتبة صبيح بمصر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، عدد الأجزاء: ٢.

٢٦.ـ شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

٢٧.ـ شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين ابن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن.
٢٨.ـ صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د/محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت.
٢٩.ـ العلل ومعرفة الرجال،المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م، عدد الأجزاء: ٣.
٣٠.ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
٣١.ـ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .
٣٢.ـ الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
٣٣.ـ لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثالثة –١٤١٤هـ.
٣٤.. مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين ابن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٣٥.ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: محمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء:٣ .

٣٦ـ المدخل إلى السنن الكبرى، المؤلف: أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، عدد الأجزاء: ١.

٣٧ـ المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج – رسالة ماجستير، تأليف: حسن فوزي حسن الصعيدي، نشر في ٧ أبريل، ٢٠١٩.

٣٨ـ مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

٣٩ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٤٠ـ معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: ابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤١ـ معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري(المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ –١٩٧٧م.

٤٢ـ معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن قاسم بن مُحْرِز، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، عدد المجلدات: ١.

٤٣ـ منهج النقد في علوم الحديث، المؤلف: الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ –١٩٨١ م.

٤٤.. الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

٤٥ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ –١٩٦٣ م، عدد الأجزاء: ٤.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١-	ملخص البحث باللغة العربية	١٢٤
٢-	ملخص البحث باللغة الإنجليزية	١٢٥
٣-	المقدمة_ وخطة البحث	١٢٦
٤-	المبحث الأول: سيمات القواعد الكلية، ومدلول المصطلحات عند المحدثين.	١٣٠
٥-	المبحث الثاني: المجال النقدي للأسانيد والمتون.	١٤٢
٦-	الخاتمة، وأهم النتائج والتوصيات	١٥٤
٧-	أهم المصادر والمراجع	١٥٥
٨-	فهرس الموضوعات	١٦٠

***